تكلفة تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي
وفقاً للأمم المتحدة

توقعات الاونكتاد وعدد من المحللين الاقتصاديين

تكلفة وأثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي

- أن تكون نسبة التباطؤ في الاقتصاد العالمي 2% لعام 2020 وأن يكلف هذا التباطؤ على الأقل 1 تريليون دولار، وأن يساهم الانخفاض الحاصل على أسعار النفط في تزايد هذه التكلفة بسبب عدم استقرار أسعار النفط بين المنتجين الرئيسيين.

- من المتوقع أن يسلب هذا الاضطراب الاقتصادي نمو الاقتصاد العالمي للمرة الأولى منذ عام 2009 وأن الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي سيتم تعويضها في السنوات اللاحقة.

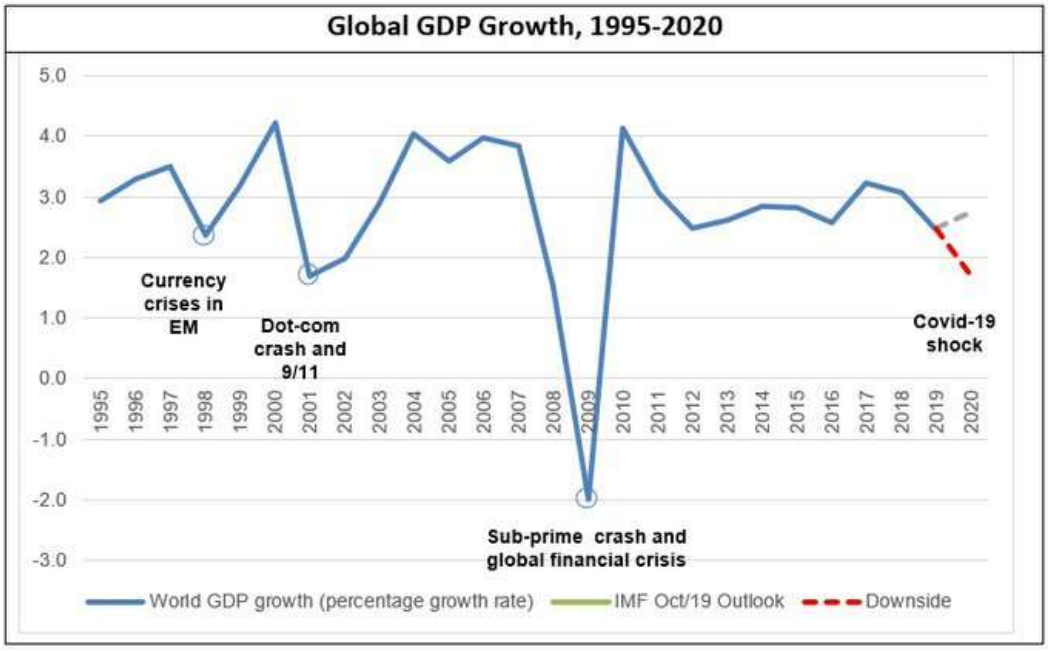

- أن يسبب ركود في بعض والدول وتقليص في النمو السنوي العالمي هذا العام وركود اقتصادي عالمي إلى أقل من 2.5٪.

- يمكن أن يؤدي الى انكماش أسعار الأصول، وضعف الطلب الإجمالي، ازدياد الديون، وتدهور توزيع الدخل، إلى هبوط أكبر، حيث لا يمكن استبعاد حدوث إفلاس على نطاق واسع أو ربما حدوث انهيار مفاجئ وكبير لقيمة الأصول.

- ستكون الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للسلع الأساسية الأخرى هي من أكثر الاقتصادات تأثراً، حيث ستخسر أكثر من نقطة مئوية واحدة من النمو، كما ستتأثر بشكل كبير أيضاً الدول التي لها روابط تجارية قوية مع الاقتصادات التي أصابتها الصدمة في البداية.

- تتجه أسعار النفط إلى أكبر انخفاض أسبوعي حاد لها منذ أربع سنوات، وقد انخفضت في عام 2020 إلى الثلث تقريبًا من أعلى مستوياتها، وكما تتجه أسعار الذهب الى الارتفاع الى أعلى مستوياته في 7 سنوات.

- من المرجح أن يحدث تباطؤ في النمو بين 0.7٪ و0.9٪ في دول مثل كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى ودول مرتبطة بشكل عميق في سلاسل القيمة العالمية لشرق وجنوب آسيا.

- أن البنوك المركزية ليست ليس لديها القدرة بمفردها لحل هذه الأزمة، وستحتاج إلى إنفاق مالي كبير مع استثمارات عامة كبيرة.

- أن البنوك المركزية ستخفض أسعار الفائدة بسرعة وبشكل متكرر حيث تقوم حالياً الولايات المتحدة الامريكية بتخفيض كامل لسعر الفائدة على الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقدار 25 نقطة في مارس، وأكثر من تخفيضين للمعدل بحلول يونيو وأكثر من ثلاثة بحلول سبتمبر، ومن المتوقع أن يخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة 0.5٪ بمقدار 10 نقاط أساس في شهر يونيو.
- بسبب تعطل سلاسل التوريد في قطاع البيع بالتجزئة وغيرها، وتوقف المصانع في الصين، وتقليص السفر الجوي للركاب، ومن المحتمل ان تجعل هذه الازمة الشركات أن تنظر إلى الصين بشكل مختلف في المستقبل.

- من المتوقع أن تنخفض أرباح الشركات بشكل كبير وذلك بسبب إلغاء المؤتمرات والفعاليات، وتأثر شركات الطيران وإلغاء كثير من الاحداث الاقتصادية والاجتماعية والرياضية، حيث أعلنت شركة آبل مؤخراً أنها تتجاهل توقعات الإيرادات ربع السنوية نتيجة إغلاق المصانع ومحلات البيع بالتجزئة في الصين.

- يعتبر تفشي فيروس كورونا أكبر هزيمة في سوق الأسهم منذ الأزمة المالية عام 2008، الذي أدى إلى محو 6 تريليونات دولار من الأسهم العالمية.

- هناك احتمال في ارتفاع الدولار بسبب سعي المستثمرين إلى الملاذ الآمن من أجل أموالهم، والارتفاع شبه المؤكد في أسعار السلع الأساسية الذي سيعرض مصدري السلع الأساسية بشكل خاص للخطر.

<u>الأثر المباشر على الاقتصاديات وردة فعل بعضها</u>

- من المتوقع أن تقوم الصين بإجراءات مهمة مثل تخفيض النفقات أو تخفيض الضرائب.

- من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتخفيض أسعار الفائدة وتخفيض الضرائب، حيث تقوم حالياً بتخفيض كامل لسعر الفائدة على الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقدار 25 نقطة في مارس، وأكثر من تخفيضين للمعدل بحلول يونيو وأكثر من ثلاثة بحلول سبتمبر، ومن المتوقع أن يخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة 0.5٪ بمقدار 10 نقاط أساس في شهر يونيو.

- كان أداء اقتصاد أوروبا في نهاية عام 2019 سيئاً للغاية، ومن شبه المؤكد دخوله الركود الاقتصادي خلال الأشهر المقبلة. حيث يواجه الاقتصاد الألماني الهش والاقتصاد الإيطالي وأجزاء أخرى من المحيط الأوروبي ضغوطًا خطيرة جدًا في الوقت الحالي نتيجة للاتجاهات التي جرت عليه خلال الأيام الماضية.

- أما منطقة أمريكا اللاتينية فجزء منها معرضة لضغوطات كبيرة جداً ايضاً، خصوصاً الأرجنتين التي ستعاني نتيجة الآثار السلبية لهذه الأزمة.

- أما الدول الغنية بالسلع الأساسية ستواجه أيضاً ضربة قوية من أسعار الدولار ولن يُستثنى من ذلك الدول الأقل نمواً التي تعتمد اقتصاداتها على بيع المواد الخام.

- بالنسبة للدول النامية المثقلة بالديون، والدول المصدرة للسلع، ستواجه تهديداً خاصاً، وذلك بسبب ضعف عائدات التصدير المرتبطة بارتفاع الدولار الأمريكي.

دور الحكومات من وجهة نظر الاونكتاد

- يدعو الاونكتاد الحكومات بأن تتخذ الخطوات العاجلة للحد من الأثر الاقتصادي وإلا قد تصل تكلفة تفشي هذا الفيروس الاقتصاد العالمي الى 2 تريليون دولار هذا العام.

- أن الحكومات بحاجة إلى الإنفاق في هذه المرحلة وفي الوقت المناسب لمنع هذا النوع من الانهيار الذي يمكن أن يكون أكثر ضرراً من الذي قد يحدث على مدار العام.

- أن يكون هناك سلسلة من الاستجابات السياسية والإصلاحات المؤسسية لمنع التحول إلى انهيار اقتصادي عالمي.

أنتهى،